

لماذا يجب على الرئيس عباس أن يزاح أو يستقيل؟

علي الصراف
كاتب عراقي



في ذلك الوقت بالذات، كان على الرئيس عباس أن يستقيل. لأنه لم يعد قائدا لشعبه، ولا كان قادرا على أن يرسم خارطة طريق تضع قضية شعبه خارج المازق.

جلس لينتظر عطف إسرائيل عليه، لتعود إلى التفاوض، أو لتوقف عمليات الاستيطان، أو لتحد من أعمال القتل اليومية التي يتعرض لها مواطنوه. ولم يحصل شيء من ذلك، وعاما بعد عام، ظلت السلطة الفلسطينية تكرر عجزها وتضيف إليه، حتى انتهت إلى خيال مائة حقيقي.

الانقسام الفلسطيني هو نفسه، كان واحدا من أوجه العجز عن صياغة إستراتيجية يجمع عليها الفلسطينيون.

لا تتوفر ضمانات بان «إستراتيجية وطنية موحدة» كانت ستأخذ بالضرورة الطريق الصحيح، لأن الشعراية الفارغة، ظلت هي السلطة الموازية في التفكير العام، والانقسام حصل ليس لأن سلطة الرئيس عباس عجزت عن أن تكون سلطة جامعة فحسب، بل لأن خياراتها وخيارات الطرف الآخر لم تكن موضوعا لنقاش وطني مفتوح، ولأن قيم الديمقراطية لم تكن لتؤخذ بعين الاعتبار، بحيث يعود الخيار النهائي للشعب الفلسطيني نفسه، ولتكون هناك حكومة تعبر عن إرادته، كأنها ما كانت النتيجة.

شعب لا يجد في سلطته قائدا، ولا يجدها تعبر عن إرادته، كان من الطبيعي أن يتحول إلى أفراد تمرقهم النعمة، وينهشم اليأس.

ويتشبهت الرئيس عباس بسلطته، كمن يتشبهت بالفراغ، وهو يرى قاربه يفرق، إلا أنه ما يزال يخادع نفسه بالقدرة على البقاء، رغما عن أنف كل ما حقه من فشل.

الثقة والأمل، سلاحان يغيبان الآن كليا عن مشاعر الفلسطينيين. ولهذا السبب تنحدر قدرتهم على «الصمود» و«المقاومة». وهذا انتحار جماعي، يقوده الرئيس عباس وشلة الذين يحيطون به.

وينكر الرئيس عباس أن هناك فسادا في سلطته. الفلسطينيون يعرفون أنه إما يكذب وإما لا يرى.

وهذا مؤد في الحاليتين.

استقالة حنان عشراوي، وهي من دأثرته الضيقة، قالت إن التصنع بلغ مستوى لم تبلغه «القيادة الفلسطينية» في أحلك الأوقات وأصعب الظروف.

إنه غضوب أيضا. والغضب هو نفسه دليل على العجز. فالمرء يغضب، ليس لأن الرياح تجري بما لا يشتهي، بل لأنه لا يعرف ماذا يفعل حيال ما يتغير من الواقع من حوله، ولم يخطط ملاقاته بإدراك مسبق، ولم يستشرف شيئا، ولا عرف كيف يستثمر في التغيير. ومثلما جعل الرئيس عباس سلطته، تقف جامدة خارج الزمن، فإنه كان يريد لكل شيء أن يتوقف أيضا.

بانتظار ماذا؟ لا أحد يعرف. وبدلا من أن يوسع دائرة التواصل والتنسيق مع الدول العربية التي اختارت عقد اتفاقات سلام مع إسرائيل، لكسب دعمها وتضامنها، فقد وجد نفسه يخوض حربا مع الطواحين. فارغى وأزبد، ثم عاد وأزخى نفسه بالترجع عما قال وما فعل، ليقدّم دليلا حيا على أن الفوضى الذهنية صارت هي التي تتحكم به، ويعجز عن التحكم بانفعالاته. وهذا كثير.

أخيرا ذهب إلى الدوحة، من أجل أن يناقش، كما تناكف. وهذا شأن جعل من تلك الفوضى سخفا بلا وزع. الفلسطينيون ليسوا شعبا عاقرا. ولا هو شعب خراف. ولا هو راغب بالانتحار. ولسوف يعثر على طريق. والطغاة الذين يتحكمون به، لن ينجوا من العقاب إذا ما تنكروا لحقه في التغيير.

لقد رأى الفلسطينيون، على مرّ تاريخهم، الكثير من الماسي، ولكن قضيتهم لم تكن في أي يوم من الأيام، محكومة بالتمزق والفوضى واليأس مثلما هي اليوم. والرئيس عباس مسؤول عن قسط جسيم في ما انتهوا إليه.

صعوت أصحي لعلامة
عقد المظنفة..



2020 - 2021: العالم أكثر اضطرابا

د. خطار أبو دياب
أستاذ العلوم السياسية المركز
الدولي للدراسات والبحوث - باريس



تمتيز نقلة الزمن بين العامين الميلاديين 2020 و2021 بطابع استثنائي، نظرا لأن السنة التي تشارف على الانتهاء لم تكن سنة جائحة كورونا المستجد فحسب، بل أبرزت أيضا مدى الخلل في الواقع الدولي وتآكد تصدع العولة بصيغتها الحالية. ويبدو أن السنة الآتية ستحمل في طياتها الأمل ببدء الخروج من الأزمة الصحية والاجتماعية الحادة، لكنها يمكن أن تشهد المزيد من الصراعات والارتباك على دروب إعادة تشكيل نظام دولي وسط الفوضى الإستراتيجية القائمة. ومجرد مراقبة ما جرى في الأشهر الأخرى بين واشنطن وبينك يدل على منحى التجاذب بينهما، وينطبق ذلك على العديد من النزاعات الإقليمية في عالم أكثر اضطرابا.

كان الفيلسوف أنطونيو غرامشي مصيبا عندما قال «العالم القديم يحتضر، والعالم الجديد يتأخر في التبلور وإبان هذا الفاصل الزمني بين العتمة والضوء تظهر الوحوش». وبالقول في غمرة وضع دولي من دون بوصلة في زمن تراجع الديمقراطيات ومنظومات القيم وصعود الأنماط الوطنية والقومية والسلطوية، اقترح «الوحش» على شكل فايرس كوفيد -19، جدول الأعمال العالمي وتسبب بفوضى وكارثة غير مسبوقتين، وبدل مواجهته المشتركة لدره ساد التباين والتنافسية في إدارة الأزمة، ولم تكن منظمة الصحة العالمية على مستوى المسؤولية. والأدهى أن التشكيك المتبادل حول منشأ الفايروس والسياق من «دبلوماسية الكمامة» إلى «دبلوماسية اللقاح»، أتيا على خلفية الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، والحرب الإلكترونية المستعرة في زحمة الصراعات الاقتصادية، وفق الشكل الجديد من الحروب في حقبة الثورة الرقمية.

وليس من المبالغة القول إن مرحلة ما بعد كورونا ستكون مغامرة غير محسوبة النتائج إذا تم الرهان فقط على انتعاش اقتصادي مرحلي من دون حل واحتماء الصراعات، ومن دون تصحيح العولة عبر حركات فكرية جديدة عقلانية ومواطنية تتيح الخروج من القوالب الجامدة وتقاوم مع وقائع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

اللافت والمثير للاهتمام، أن الصين التي بدأت العام 2020 بشكل سيء وبصعوبة في مواجهة الوباء، سرعان ما احتوت انتشاره وتداعياته وأنهت هذا العام مع العودة إلى النمو الاقتصادي ورفع العلم الصيني على سطح القمر. وفي مواجهة النشوة الصينية (ونجاحات لافتة أخرى لكوريا الجنوبية والصين الوطنية «تايبان» وبدرجة أقل اليابان وسنغافورة)، لم يكن الوضع على الضفة الأخرى من المحيط الهادئ

لامعا في الولايات المتحدة، القوة العظمى الأولى التي لم تنجح في السيطرة على الجائحة، بسبب الفشل في العملية الانتخابية في طريقة صنع القرار، وعدم إعطاء الأولوية للخيارات العلمية بدل الحسابات السياسية والضرورات الاقتصادية. ومن دون شك أسهم كل ذلك في هزيمة الرئيس دونالد ترامب ولن تكون كافية مياهاة الرئيس المنتخب جو بايدن بخصوص قوة الديمقراطية الأميركية في حجب الانقسام العميق وأزمة الممارسة السياسية.

ومن الواضح أن التجاذب الشديد بين واشنطن وبينك خلال 2020، ليس إلا المقدمة لاختبار قوة مفتوح من التنافسية المحكومة بين العملاقين خلال هذا العقد من الزمن، الذي سيكون على الأرجح مصيريا في الوصول إلى تسوية شراكة لقيادة النظام العالمي أو إصرار الولايات المتحدة على التفرد بموقعها القيادي وسعي الصين لتجديدها مع تحقيق نجاحات اقتصادية إذ أصبحت حصتها من الثروة العالمية 18.5 في المئة (مقابل 16 في المئة للولايات المتحدة و12 في المئة للاتحاد الأوروبي). وقد حققت الصين قفزة في التفوق التكنولوجي واستكمال القدرات العسكرية مما يهدد الغلبة الأميركية في هذه المجالات.

مع احتدام الحروب التجارية والاقتصادية وغياب الحوكمة الدولية الفاعلة، تفقد العولة اندفاعاتها مع عودة إلى شكل جديد من الحرب الباردة قطبها الرئيسي الصين الشعبية في مواجهة الولايات المتحدة، وتشمل ذلك روسيا (المتمتعة دوما بقوى إستراتيجية وعسكرية وازنة) الأقرب إلى الصين في الثلاثي القيادي للنظام الدولي قيد التشكل. لكن تقدم الصين التكنولوجي والاقتصادي وانخراط روسيا في سياق تسليح جديد وعودة إلى مسارح الأزمات، لا يعني أن الولايات المتحدة خسرت السباق فهي لا تزال تملك أوراقا رابحة ويمكن أن تحافظ على الصدارة مثل تقدمها في صناعة السيارات الكهربائية أو نجاحاتها لناحية العمل أو التواصل عن بعد (تطبيق زووم ووسائل التواصل الرقمي)، والتسويق الإلكتروني عبر أمازون وأربابها، والأهم السرعة في ابتكار لقاحات كوفيد ضمن السباق العالمي المفتوح.

في المقابل، تستخلص الصين دروس حقبة ترامب ومرحلة الجائحة من أجل توطيد مواقعها، ودوام التركيز على وسائل القوة الناعمة خصوصا في مشروع «طرق الحرير الجديدة» المرادفة للتوسع الاقتصادي والنقود السياسي. وسيدفع ذلك تلقائيا وتحت ضغط الحرب

مع احتدام الحروب التجارية والاقتصادية وغياب الحوكمة الدولية الفاعلة، تفقد العولة اندفاعاتها مع عودة إلى شكل جديد من الحرب الباردة، قطبها الرئيسي الصين الشعبية في مواجهة الولايات المتحدة

الباردة الجديدة إلى المزيد من الفصل بين الاقتصادين الأميركي والصيني، وارتدادات ذلك من بحر الصين إلى غرب آسيا والداخلين الصيني والأميركي أيضا.

لم ينته العام 2020 أميركا مع الانتخابات الرئاسية، بل مع حدث سيرت آثاره على مستقبل الصراعات إذ تعرضت الولايات المتحدة الأميركية في 14 ديسمبر الحالي لهجمة سيبرانية ضخمة لم يتمكن الدفاع الإلكتروني من صدها، وقد طالت الآلاف من الأهداف العامة والخاصة وبينها وكالات للأمن القومي ووزارات وشركات معلوماتية. وقد وعد الرئيس المنتخب بايدن بالقيام بالرد الملائم وتشكيل تحالف أطلسي في مواجهة الإنترنت الصيني وحرب إلكترونية منسوبة غالبا إلى قرصنة يتبعون الحكومة الروسية.

ويطرح اقتراح بايدن التساؤل عن إمكانية أوروبا واستعداداتها للانخراط في الصراعات وإعادة تشكيل النظام العالمي. وليس من المؤكد أن القوى الأوروبية الأساسية قد استخلصت دروس مرحلة ترامب إن في مواجهة كوفيد -19 (الاستقلالية الإستراتيجية) أو الدفاع الأوروبي. وما دامت هذه الدول لا تتعامل مع قضايا العالم وفق منطق موازين القوى، سيكون

من الصعب أن تجد لها مكانا على خارطة صناعة القرار الدولي. ويبرز ذلك جليا في السياسة الضعيفة تجاه تركيا رجب طيب أردوغان، التي صالت وجات في سنة 2020 غير أنه بالتحذيرات الأوروبية، وكذلك في سياسات التهمة مع إيران التي لم تسفر عن نتائج ملموسة.

بيد أنه في زمن كورونا كانت باريس تراهن على الدبلوماسية المتعددة الأطراف وانطلاقا من «منتدى السلام»، الذي انعقد بناء على دعوتها أواسط نوفمبر الماضي، أطلق قادة من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وألمانيا وفرنسا والسنغال والاتحاد الأوروبي، مبادرة دولية حول المبادئ التي ينبغي أن توجه التعافي بعد انتهاء الوباء تحت عنوان «إجماع دولي جديد لعالم أكثر مرونة وأكثر استدامة وأكثر عدلا».

يمكن أن يبقى ذاك من باب الشعارات بعد خسائر أحدثتها الجائحة على مستوى خسائر الحروب العالمية، لكن لا مناص من الرهان على دعم الدول الأقل نموا لمواجهة التحديات كما جرى في قمة العشرين تحت قيادة المملكة العربية السعودية من أجل الحفاظ على فسحة أمل في غاية القوة الخرقاء وعدم نسيان إنسانية الإنسان.

